

## الأمة الإسلامية وعواقب الدولة القومية

تعبّر عنه هذه الكيانات من مصالح ارتبطت بها، وارتبط من قام على تلك الكيانات بهذه المصالح؟

أما الثاني: إن إقرار التعدد في تلك الكيانات غير مانع من البحث في "المعايير الحكمة" لتلك العلاقات بين تلك الكيانات المتعددة، فما هي تلك المعايير، وكيفية أعمالها وتفعيلها؟ وماذا يعنى الخروج عنها وعليها؟ وهل أنشأت تلك الكيانات مصالح جديدة كونت في حد ذاتها معايير أخرى بديلة لتلك المعايير الحاكمة التي تؤكد أصول الشريعة وجوهرها والعقدية الجامعة ومقتضياتها.

وجاءت الدولة العثمانية لتشكل نموذجاً في تحقيق جامعية الأمة حتى لو أتاحت التعدد داخلها، ولكن لم يكن ذلك على نمط إقرار التعدد المتغلب وإمارات الاستيلاء والارتباط الاسمي والرمزي بالكيان المركزي للخلافة العباسية ولكن ذلك كان يعني محاولة نظم هذه الكيانات من خلال حروب جمعت تلك الكيانات في منظومة للخلافة العباسية فاتجهت بالأساس لتكوين "جامعة إسلامية" انطلقت بعد ذلك فاتحة لأجزاء عديدة من أوروبا والتي حملت هذا الهاجس العثماني في طيات سياساتها وعلاقاتها منذ نشأت كيان الخلافة العثمانية وحتى بعد تفكيكه خاصة ما تركه من آثار مهمة على

من المهم في البداية أن نؤكد على معنى الجماعية في مفهوم الأمة الإسلامية، وهي جامعية غير نافية للتعدد وغير مانعة من انضواء عقائد أخرى أو ما استقر على تسميته "بغير المسلمين" في الدول الإسلامية ومن المهم كذلك أن التصور الإسلامي للمعمورة قام على قاعدة من أن "دار الإسلام" دار واحدة بحكم أن المسلمين ذمة واحدة، تحكمهم قواعد نظام عام واحدة، وتجمعهم قبلة واحدة. ومن ثم كانت القاهرة في ذلك الوقت أن التعدد يعني خروج عن الأصل الذي أقره الفقهاء.

على الرغم من أن الواقع قد اتجه إلى التعدد في الكيانات الإسلامية منذ أن كانت هناك خلافة عباسية في بغداد وأخرى أموية في الأندلس، وبدت بعد لك كيانات التغلب التي تعددت مستندة إلى قوتها وشوكتها وغلبتها وقدرتها في الاستيلاء على السلطة والسلطان، وقد ارتبطت كيانات التغلب تلك بالخلافة العباسية ارتباطاً اسمياً ورمزياً وتعددت هذه الإمارات تتبع على جنس وعرق فضلاً عن اتباعها مذاهب دينية شتى. وأفرز التعدد آنذاك إشكالات مهمة على أرض الواقع في السياسات والعلاقات، وبدا الإشكال الأول هل تعتبر العلاقات بين تلك الكيانات المتعددة علاقات داخلية بحكم الرابط الجامع (العقيدة)، أم أنها علاقات خارجية أو غيرية أو دينية بما

غير مقاومة، وبرز العامل الإسلامي – العقدي ضمن عوامل أخرى في تحفي عناصر المقاومة للاستعمار الاستيطاني، ومطالبات بالاستقلال والتحرر.

وأنتج هذه الحقبة ضمن ولادات قسرية وقيصرية كيانات شديدة التنوع والتعدد، وغلب على الفكر الاستعماري في هذا المقام سياساته: الأولى: "ارحل لتبق" في إطار صياغة سياسات جديدة تناسب مرحلة التحرر والاستقلال السياسي، بعد أن كان شعارها "ابق لنتهب" وهو ما يعني الحرص على عناصر تؤكد العلاقات التابعة واستمراريتها، على تفاوت بين المناطق والكيانات المختلفة في درجة تابعيتها وارتباطها.

الثانية: تقسيم هذه الكيانات إلى دول تتحرك ضمن علاقات تسند تحقيق هدفها في سياسات البقاء الجديد في شكل الرحيل، وكان الشعار "فرق تسد"، والذي أبرز هذه الكيانات بما يضمن حال فرقتها إما تكويناً، أو اصطناعاً، أو إثارة، كل ذلك في سياق ما أسمى بالاستعمار الجديد، أو ما تحركه عوامل الاستعمار واستثمار عناصر القابلية للاستعمار، والتي شكلت قواعد مهمة لصياغة السياسات والعلاقات سواء ما فرضته من علاقات بينية وبين بعضها البعض، أو من علاقات بين هذه الدول والدول المستعمرة السابقة، فضلاً عن تلك العلاقات بين هذه الدول بعضها البعض، وهي أنماط السلوك والسياسات والتفاعلات والعلاقات والأنظمة سميت فيما بعد "بالنظام الدولي".

الأمن الأوربي البلقان والقوقاز ليسا إلا دالتين مهمتين في هذا المقام.

وبغض النظر عن الفشل الذي طال هذا النموذج في النهاية، وسواء جاء تفسير هذا الفشل لأسباب داخلية تتعلق بالكيان العثماني ذاته، أو في علاقة المتعددة مع كيانات أرى انتظمت في المنظومة العثمانية، أو الأسباب خارجية تعين تكوين جبهة من الدول الأوربية لمواجهة التحدي العثماني آنذاك، أو لأسباب خارجية داخلية تشكلت فيما أسمى بالثورة العربية، واتفاقات وعلاقات مع الدول الأوربية حملت قدرًا من الخداع الذي كان مقدمة مع اتفاقية سايكس بيكو ومؤتمر سان ريمو لتقسيم مناطق نفوذ استعمارية. بغض النظر عن كل ذلك فإن الحقبة العثمانية قد انتهت وبرزت الحقبة الإستعمارية والتي استولت على ميراث الدولة العثمانية، وألغيت الخلافة التي صارت رمزية في تركيا، وبدا هذا الوضع الجديد يفرز سياسات وعلاقات جديدة ومتميزة عما سبقها من حقبة مثلت سيطرة الخلافة العثمانية.

وخلفت تلك الحقبة الاستعمارية وضمن علاقات المستعمر والمستعمر، والسيد والتابع، وتقسيم علاقات النفوذ إلى أن تكون المنطقة التي يشار إليها بالعالم الإسلامي حتى في امتدادته الآسيوية والإفريقية، تكون تلك المنطقة موضوعاً لا طرفاً، مفعولاً به لا فاعلاً، وأفرزت نمطا من العلاقات التابعة للدولة المستعمرة.

إلا أن الشعوب لم تكن في حالة من الإقرار لهذا الوضع أو تلك الحالة الاستعمارية من

هذه الملاحظة تعني ما أحدثته هذه النشأة المشوهة والقسرية للدولة القومية من ميراث المشاكل الممتد في داخلها، وفي علاقاتها البينية أو الإقليمية، والارتباط القافر على مقتضيات الجغرافيا (التجاور المكاني) ومقتضيات الزمان (التحديات التاريخية الممتدة عبر الزمن) ومقتضيات العقيدة الجامعة (الإسلام) أو الثقافة الداعية إلى الوحدة، في علاقات خارج الكيان معظمها يتسم بالتابعية. كما تعين هذه الملاحظة أيضاً أن ميراث الدولة القومية حافظ بشكل حاد ومتواتر على علاقات تسير صوب التفكك لا التكامل (السيادة - الحدود) خاصة حينما يتحول التمكك بهما وبما يترتب عليهما من سياسات وعلاقات إلى حالة مرضية تضعف الكيان، كما تضعف علاقاته بكيانات أقرب ما تكون إليه.

وإن نظرة مقارنة بين المسيرة نحو المؤسسات الجامعة في الخبرة الأوروبية والخبرة في عالم المسلمين لتشكل دالة واضحة في هذا المقام. وما تحمله هذه المؤسسات من قدرات تفعيل في الخبرة الأوروبية وتصورات عن السيادة والحدود والتكامل، وما تشير إليه تلك المؤسسات في خبرة عالم المسلمين من استمساك مرضي بالسيادة والحدود تصل إلى حد التأثير الناسف لتفعيل وفاعلية هذه المؤسسات في العلاقات والسياسات أو الوجود الرمزي لمؤسسات التكامل دون إجراءات تصب في فاعلية علاقات التعاون والتكامل.

في هذه المرحلة تكونت أنماط من العلاقات والسياسات غلب عليها:  
\*استمرارية علاقات الدول المستقلة بالدول المستعمرة لها سابقاً.  
\*تفجر العلاقات البينية بين هذه الدول بعضها البعض.

\*محاولات إنشاء كيانات وتنظيمات هدفها تنسيق وتنظيم العلاقات فيما بينها.

وبينما كانت السياسات والعلاقات الدالة على النمطين الأول والثاني، كان المستوى الثالث سواء في حجم هذه المؤسسات وأهدافها وفعاليتها أقل تأثيراً مما غلب الاتجاه "التابعي" في علاقات تلك الدول بالمستعمر السابق هلا أو بعلاقات تبعية جديدة، والاتجاه التصارعي أو الاقتتالي بين هذه الكيانات بعضها البعض (نزاعات الأعراق - نزاعات الحدود - نزاعات المذاهب)، أما الاتجاه التعاوني فظل في أدنى مستوياته من التفعيل والفاعلية.

المهم أن هذه المرحلة تميزت بالولادة القسرية الشائنة لما أسمى بالدولة القومية في دول العالم الإسلامي ودول العالم الثالث، وإن نظرة مقارنة على تاريخ العلاقات الأوروبية وكيف كانت القومية والدولة القومية مداخل للجمعية (الوحدة الإيطالية، الوحدة الألمانية) (الأمة الفرنسية، الأمة البريطانية)، وتاريخ العلاقات لدول العالم الإسلامي، وكيف كانت الدولة القومية نتاجاً لتفكيك كيانات أكبر (الدولة العثمانية) وحملت في طياتها عناصر تفكيك - أو هذا ما أريد لها- أكثر مما حملت عناصر جامعة.

هذا المفهوم الذي يتعلق الدولة القوية أحدث تأثيرات مهمة على مفهوم الأمة الإسلامية، وعلى المفهوم التقليدي الذي أُسِمَ "بدار الإسلام"، إنه أفرز تعددًا من نوع متميز، ليس هو بتعدد الانفصال (بين دولة عباسية عاصمتها بغداد) و(دولة أموية في الأندلس)، وليس هو بتعدد التغلب والاستيلاء الذي أفرز كيانات جزئية ارتبطت بعلاقة اسمية ورمزية بالخلافة العباسية، وليس هو بالتعدد الذي حركه اقتسام وتنازع مناطق النفوذ في الحقب الاستعمارية وموازن القوى في ذلك الوقت. ولكنه كان التعدد الذي أشار إلى النشأة الخاصة للدول القومية في عالم المسلمين والعالم الثالث، والذي حكمته موازين حقة ما بعد الاستعمار الاستيطاني والدخول في مرحلة جديدة من علاقات الدول القومية التابعة.

هذا التعدد الذي صاحب الدولة القومية في عالم المسلمين والعالم الثالث، صاحبه تعدد في الرؤى ونماذج التنمية، كما غلف بسياقات أيديولوجية خاصة العالمية منها (الرأسمالية والاشتراكية)، ومكن لها حالة سائدة حكمت السياسات والعلاقات سُميت بالحرب الباردة.

وأفرز هذا التعدد حال من القضايا الذي أصبح موضع مساجلات فكرية أضافت إلى التجزؤ الموجود تجزئًا من الناحية الفكرية شكل محاضن لتلك التجزئة واستمرارها. فبين التجزئة والوحدة أو المستلزمات لها من تكامل وتعاون وتضامن، وبين التبعية والاستقلال ومتطلباته من قوة وفاعلية، وبين التخلف والنهضة ومفاصلها من تنمية وعمران وإنماء.

وإن المعادلة التي تهتم كثير من هذه الدول هي الاستمساك الضار بمعنى "الدولة القومية" لا العمل النافع الذي يصب في "الدولة القومية" وما يعنيه ذلك من قوة هذه الدول وتعظيمها في سياق تكاملها.

بل إنه من المهم أن نذكر أن مفهوم الدول القوية يصب في النهاية في تعظيم سيادة هذه الدول جوهريًا لا شكليًا، وأن مفهوم الدولة القوية كما تتعاطاه تلك الدول في مواجهة بعضها البعض، والتهاون بصدها حيال علاقاتها مع العالم الخارجي - خاصة الغربي، لا يصب إلا في ضعف ووهن هذه الدول فرادى، وتهميش علاقاتها الجماعية، وزيادة سياساتها وعلاقاتها التابعة.

وأيا كان مفهوم الدولة القومية والأزمة التي يشير إليها في النشأة والتأثير في دول العالم الإسلامي ودول العالم الثالث، إلا أنه كمفهوم وواقع قد فرض نفسه على خريطة التعامل الدولي سواء كمفهوم جامع في الخبرة الأوروبية، أو كمفهوم مفكك في عالم المسلمين. واعتباره مرحلة في الخبرة الأوروبية ضمن كيانات أكثر اتساعًا وامتدادًا وتكاملًا وعمل مؤسسي مكين وإجرائي متين، وفي المقابل تعامل معه عالم المسلمين بانتقائية شديدة تصب في المانعية من تفعيل التكامل، والتابعة قفزًا على علاقات التكامل الحقيقية، عبر علاقات غير متكافئة تصب في قوة الآخر أكثر مما تصب في عافية الذات وكيانها، وكلاهما يؤدي إلى إضعاف الفاعلية بل وتلاشيها في الوعي والسعي.

أولاً: أن المفهوم ولد قسمة جديدة في المنظومة الدولية، ومكان المسلمين فيها، إذ وُلد خريطة تعدد اختلفت عن أنماط التعدد المختلفة في الخبرة التاريخية. وهو من المفاهيم التي أثرت على كثير من المفاهيم التقليدية الفقهية من مثل "دار الإسلام ودار الحرب"، وهو أمر يعني ضمن ما يعني اختلاف منظومة المعايير الحاكمة، بروز مفهوم المصالح القومية، صعوبة توصيف الواقع من خلال المفاهيم الفقهية، ومن هنا صادف عالم المسلمين أزمات غاية في الأهمية شكلت إشارة إلى متغيرات في الواقع لابد من أخذها في الحسبان:

- حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية).  
- حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت).

وصاحبت هذه الأزمات حال من الفوضى الفكرية والتوجهات التي تسربت بغطاء ديني، حتى استحقت اسم "الفتنة الفكرية والدينية"، اختلفت فيها الرؤى، واستخدمت أسلحة الفتاوى، وشننت بصددها أقصى حروب الكلمات. وفي كل الأحوال اتضح لكثير من هؤلاء أنهم يغفلون عناصر ومتغيرات جديدة أهمها "الدولة القومية" كما هي كائنة في عالم المسلمين والعالم الثالث، وعناصر القسمة الجديدة التي تفرضها، وسياقات الدول العلمانية.. الخ.

ثانياً: أن المفهوم كما تم إدراكه في عالم المسلمين شكّل مساراً تهميشياً لمفهوم "الوحدة"،

هذا الحال من التعدد واكبه عالم أحداث ونظم غالباً ما سادت فيه علاقات وسياسات (التجزئة - التبعية - التخلف) أكثر مما أثرت فيها سياسات وعلاقات (التكامل والوحدة والاستقلال والنهضة):

\*تفاقم مشاكل الأقليات في عالم المسلمين.

\*الاتجاه نحو الانفصال والتفكيك.

\*ضعف التوجهات التكاملية والوحدوية والتعاونية: رؤية وسياسات وعلاقات ومؤسسات.

\*الصراعات البينية، وصراعات الحدود، وصراعات الأعراق.

\*تدويل المشاكل والقضايا التي تخص عالم المسلمين.

\*ضعف التنسيق في السياسات والعلاقات خاصة القضايا البينية والمشاركة والمتبادلة (القدس).

\*بروز مشاكل الأقليات الإسلامية والكيانات المسلمة داخل الحضارة الغربية:

-البوسنة والهرسك.

-كوسوفا.

-الشيستان.

\*ضعف الصياغات التنظيمية والمؤسسية التي تتناسب والتحديات التي تواجه عالم المسلمين.

هذه الخريطة أشارت إلى أن مفهوم الدولة القومية: إدراكاً وعملاً تحول إلى معنى علمي في الإدراكات والسياسات والعلاقات والمؤسسات والغايات، وهو بهذا التشكيل مثل مجموعة من التأثيرات يحسن رصدها:

التوحد القومي أو الجامعة الإسلامية، ومن هنا برزت وحدات تحليل مثل الشرق أوسطية، مثل المتوسطية، أو الشراكة العربية الأوربية. الخ. وهو أمر يتطلب منا ضرورة فرز هذه التكوينات والوحدات الصاعدة وتأثيراتها على وحدات أصيلة ليس فقط في التحليل، ولكن في كونها مجالاً حيويًا للحركة.

٣- أن المفهوم أقام مؤسسات جامعة من الناحية الشكلية ولكنها نُقضت في العمل من جراء إدراكات لهذا المفهوم من مثل السيادة وغيرها. إن البحث في فاعلية مثل هذه المنظمات الجامعة سواء كانت منظمات سياسية أو كلية، أو نوعية إنما يشير إلى ما يمكن أن يتركه هذا المفهوم وإدراكاته على تلك التكوينات وسياساتها وغايتها، وفي النهاية فاعلياتها.

ومن هنا كان على هذه الدول ألا تقف كثيرًا عند النشأة القسرية والشائهة للدولة القومية بل عليها أن تعرف على التأثيرات السلبية التي مكن أن يتركها ف الوعي والسعي. وألا تقف عند عناصر سيادة قومية مهملة عناصر دولة قوية ذات سيادة حقيقية لا متوهمة، تصدع بها حينما يجب ألا تصدع بها، وتقرط فيها حينما يجب التمسك بها.

والبحث في فاعليات التأسيس من الأمور المهمة والتي يجب ألا تتصور إدراكات عالم المسلمين أن مجرد إنشاء هذه المؤسسات هو غاية المنى ونهاية المطاف، بل هي ضمن عملية موصولة تتحرك من التأسيس إلى الفاعلية. ومن ثم كانت أنواع الحفظ متتالية

بل أكثر من ذلك فرض دوافع على عمليات التكامل والتعاون والمؤسسات الجامعة، وكانت معظم تأثيراته سلبية على مفهوم الأمة عامة ومفهوم الأمة الإسلامية على وجه الخصوص.

١- أن المفهوم في إطار معاني الدولة القومية كما تم إدراكها برز كمفهوم أحق بأن يوصف "الدولة القومية التابعة" المحافظة على واقع التجزئة من جنب، والمقلدة لنماذج تنمية من خارجها. وفي إطار يمثل قدرات تابعة لا نابعة، ومن هنا كان من الضرورة البحث في التأثيرات العميقة والواقعية الذي تركها مفهوم الدولة القومية بحيث لا يمكن القفز على واقعها بأي حال من الأحوال في الإدراك وفي الاعتبار، والمفهوم وتأثيراته السلبية التي تكرست في إدراكات الوعي ومجالات الممارسة. كان من المهم فهم الدولة القومية ضمن مسارين:

\* مسار الجماعة الوطنية كمفهوم جامع لقوى وفاعليات الداخل، وبناء كيان المصالح على قادة من اعتبارات الجماعة الوطنية، وما يصب في عافيتها وقدرتها وفاعليتها.

\* مسار الدولة القومية كمفهوم يؤكد على تعظيم قدرات هذه الدول واتخاذ السياسات والعلاقات والمسارات والمؤسسات المؤكدة لممارسات بينية أو داخلية أو إقليمية أو دولية تقوم على استثمار الإمكانيات وتحويلها إلى قدرات وفاعليات على كافة المستويات.

٢- أن المفهوم أبرز مع عوامل ومتغيرات أخرى - تنظيمات بديلة أو موازية، لعبت دورها في طرد تكوينات أصيلة باعتبارات

وجوهرها. وظلت الأمور والسياسات والعلاقات تسير ضمن مسار مزيد من توهين العلاقات الداخلية والبيئية، ومزيد من تكريس العلاقات الغيرية والخارجية. إنها المفارقة التي تؤكدنا إدراك أبنية الدولة القومية في عالم المسلمين، وإدراك الطابع المرحلي لهذا المفهوم في إطار علاقات وتكوينات عبر قومية.

بل إن الأمر قد لا يتعلق بمزيد من العلاقات عبر القومية وكأنها تجرى لذاتها لا آثارها وتأثيراتها، الأمر يرتبط بالأساس بعلاقات فاعلة عبر قومية تحقق أصول الفاعلية وضمان استمرارها واستثمارها في سياق المجال الحيوي لا خارجه أو قفزاً على مقتضياته ومتطلباته وروابطه الحقيقية والجوهرية.

ثالثاً: أن مفهوم الدولة القومية وتوابعه (السيادة - الحدود.. الخ) لابد أن يؤثر عليه مفهوم وعملية العولمة والظواهر المصاحبة لها. إذ أبرزت العولمة نوعية من التأثيرات جديدة، كما أضفت على تأثيرات سبقت بروز مفهومها كثافة وسرعة وعمقا.

ومتوالية وربما متفاعلة: حفظ الابتداء، وحفز البناء، وحفظ البناء، وحفظ النماء والارتقاء، حفظ الأداء الذي يحوط كل أنواع الحفظ وبما يؤكد منظومة متكاملة من الحفظ هي في النهاية تؤكد على منظومة الفعل والتفعيل والفاعلية. ومن هنا كان من الضرورة إقصاء كل الموانع واستثمار كل الإمكانيات التي قد تقلل من الفاعلية أو تقضيها سواء كان ذلك في الوعي والإدراك أو السعي والممارسة.

٤- أن هذا المفهوم والذي تختطه الخبرة الأوروبية حينما استنفد أغراضه ضمن مسيرة تطور البناء الحضاري ظل مكينا لدى هذه الدول ف مواجهة بعضها البعض، بينما توارى في علاقاتها الغيرية خاصة عبر الغرب ودوله. وربما هذا يمكن أن يكون دالا في عملية التفسير لما أسمى "بالقرية العالمية" من جراء الثورة الاتصالية، وهو أمر أحدث صناعة شبكة علاقات صارت وثيقة وفقاً على اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصير، وأخرى خُذلت أو هُمشت رغم أن تلك الثوابت السابقة تؤكد عليها وتؤكد أحداث التاريخ على إمكاناتها في تعظيم الإمكانية والفاعلية.

ومن ثم ظل مفهوم القرية العالمية يعني تعظيم الاتصال بالغرب أكثر مما يعني تعظيم الاتصال بين العالم الإسلامي أو العالم العربي مثلاً. بل على العكس من ذلك فقد أبقى على كل عوامل الانفصال والتجزؤ والتبعية وربما التخلف الذي تكسوه قشرة الحضارة لا عمقها